AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الواحد و التسعون
(سبتمبر 2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعةوالأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم علىالإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الواحد و التسعون - سبتمبر ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس وحدة النشر
أ/ رانداانوار	وحدة النشر
أ/ زينب أحمد	وحدة النشر
أ/ شيماء بكر	وحدة النشر
د/ امل حسن	رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف — وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد (91)

الدراسات القانونية ..... LEGAL STUDIES

1 - إطار مقترح للمسئولية المدنية عن التدهور البيئي الناجم عن المخلفات الطبية **52-1**
الباحثة / إيمان توفيق أحمد

2 - إثبات جرائم الاستعمال غير المشروع للنظام المعلوماتي **88-53**
الباحث/ أدهم شداد عبدربه هلالي

3 - الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد **128-89**
الباحث/ رضا منصور احمد طعيمه

الدراسات السياسة ..... Political studies

4 - الوعي السياسي : الاتجاهات النظرية المفسرة له و المفاهيم المرتبطة به **186-129**
الباحثة/ نادية محمد علي عبد الله العازمي

الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES

5 - التغير الثقافي والبيئي وأثره على تشكيل الشخصية المصرية **230-187**
الباحثة / ندا سعد عبده بدر

دراسات علم النفس PSYCHOLOGY STUDIES

6- دور بعض المتغيرات الاجتماعية والبيئية كمتغيرات وسيطة بين الأحداث الضاغطة والصحة النفسية لمصابي الحروق والحوادث في مصر «دراسة ميدانية على عينات من بيئات متباينة» **231 - 310**

الباحث/ محمود أحمد إبراهيم اسماعيل

الدراسات الإعلامية **MEDIA STUDIES**

7 - دور المجلات العسكرية البحرينية في ترتيب أوليات الجمهور تجاه القضايا العسكرية "دراسة تحليلية وميدانية" **311 -360**

الباحثة / رشا حسن تلفت

الدراسات اللغوية **LINGUISTIC STUDIES**

28 1 A pragmatic study of the speech acts of praise and compliment in selected public statements of Justin Trudeau

Nermine Hamed Ahmed Ali

افتتاحية العدد 91

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور **العدد (91 – سبتمبر 2023)** من مجلة المركز **«مجلة بحوث الشرق الأوسط»**. هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 49 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات علوم سياسية، دراسات اجتماعيه، دراسات علم نفس ، دراسات إعلامية ، دراسات لغوية).

ويعد البحث العلمي **Scientific Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الإدارة الإلكترونية

ودورها في مكافحة الفساد

Electronic Administration

and its role in combating corruption

الباحث/ رضا منصور احمد طعيمه

باحث دكتوراة بقسم القانون الدولي ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

PhD researcher, Reda Mansour Ahmed Teama

Department of International Law, Faculty of Law

Ain Shams University

redazedan66@yahoo.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

التقدم السريع في العالم من خلال ثورة معلوماتية هائلة، هو أمر لفت انتباه علماء الإدارة إلي انتشار أداه جديده يمكن أن تدير المؤسسات والمنظمات الحكومية، وتخزن كل بياناتها ومعلوماتها. واسترجاعها في أي وقت بسهولة.

تنامت الحاجه إلي الاستفادة من تلك الثورة المعلوماتية الهائلة في العالم والاستفادة منها في علوم الإدارة، وظهرت فكرة الإدارة الإلكترونية.

الإدارة الإلكترونية هي انتفاضة هائلة وقفزة نوعية على المفاهيم البالية والنظريات والأساليب التقليدية التي تشجع الروتين، والمحسوبية والتسلط، والمغالاة وعقم وبطْء الإجراءات، وضياع الوقت والمجهود، وكذا المعاناة من أضرار مركزية القرارات، وهي أمور أدمت جسد الإدارات القديمة، وتهدف الإدارة الإلكترونية إلي:

- تقديم خدمة سهلة ومتقنة للمواطنين وإتاحة المعلومات بمنتهى الشفافية وتهيئة أساليب المتابعة والرقابة.
- المساعدة على فتح باب التبادل المعلوماتي التقني بين جموع المواطنين.

أدرك العالم حقيقة أن كفاءة الأداء الحكومي في أية دولة يتوقف على مدى كفاءة الإدارة في أداء الخدمات للمواطنين بسهولة ودقة.

قيام الحكومة بتسهيل الإجراءات اليوميه للمواطنين يرفع من روحهم المعنوية، وهو ما يشعر المواطن بحرص الدولة على رفع المعاناة عنه وحرصها على كرامته.

الاستفادة من كل ما سبق لبناء نظام رقابي إلكتروني متطور يقدر على مكافحة الفساد من خلال بناء الثقافه التنظيميه لإنجاز العمل الرقابي لإنجاح كافة أعمال الرقابة الإلكترونية ومواجهة الفساد ومكافحته.

وأخيرا إن الإدارة الإلكترونية إحدى العمليات المتطورة والحضارية وتطبيقها يضمن نجاح أسلوب الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد.

Abstract

The rapid progress in the world through a massive information revolution is something that drew the attention of management scientists to the spread of a new tool that can manage institutions and government organizations and store all their data and information.

The need to benefit from this huge information revolution in the world has grown and the idea of electronic management has emerged.

Electronic management is a huge uprising and a qualitative leap over outdated concepts، theories and traditional methods that encourage routine، nepotism، authoritarianism، exaggeration، wastage of time and effort، and suffering from damage to central decisions، which are matters that perpetuated the body of the old administration. The electronic administration aims to: provide an easy service to citizens، provide information with the benefit of transparency، establishes follow-up and control methods to eradicate corruption، and facilitate the exchange of technical information between all citizens and facilitate the control process and applying the expected corruption methods.

The world has realized the fact that the efficiency of any government performance depends on the efficiency of the administration in providing services to citizens easily and accurately، and thus throwing at the face of bribery، nepotism، abuse of influence and waste of public money.

The government's facilitating the daily procedures of citizens raises their morale and eliminates corruption. This is what makes the citizen feel the care of the state.

Benefiting from all of the above to build an advanced electronic monitoring system to combating corruption by building an organizational culture to accomplish the supervisory work for the success of all electronic monitoring work and to confront and combat corruption.

Finally، electronic management is one of the advanced and civilized processes، and its application ensures the success of the electronic control method in combating corruption

مقدمه:

إن التغيير سنة الحياة لذلك نجد أن الحياة متغيرة بتغير الأفراد والزمان، ولكل فتره شكل ومعنى مختلفين، وذلك بحسب تراكم التطورات والتغيرات التي تطرأ على الحياة السياسية والاجتماعية واقتصادية، وبالتالي نجد أن الإدارة هي أحد أهم الأدوات التي تطولها يد التغيير والتعديل، لاسيما أنظمة الإدارة البيروقراطية، وما تمثله من ضرورة يجب تغييرها وتبسيطها بما يتناسب وتطور العقول البشرية في هذا المجال وعلى مر العصول وتتابع الأجيال.

ويشهد التاريخ على التقدم السريع في العالم من خلال ثورة زراعية وثورة صناعية وثورة في مجال الاتصالات واختراع الحاسب الآلي ثم اختراع الشبكة العالمية للإنترنت، وهو أمر لفت انتباه علماء الإدارة إلي انتشار أداة جديدة يمكن أن تدير المؤسسات والمنظمات الحكومية، وتخزين كل بياناتها ومعلوماتها. ويمكن استغلال تلك المعلومات من خلال استرجاعها في أي وقت بسهولة وسرعة فائقة، وتخطى الأمر إلى أن ربطت الإدارة كل مهمتها مع الإدارة المركزية في المؤسسة كلها بشبكات الإدارة حول العالم، وهو ما جعل علماء الإدارة يطمحون أن تربط العالم دائرة إدارية واحدة.

إن التنظيم الإداري وتطوير التشريعات وتنمية الموارد البشرية هي سبل الإدارة الإلكترونية الجديدة وهي نقلة نوعية في أساليب الإدارة والعمل، وبصورة تقضي على صور الروتين والتخلف الإداري والمحسوبية والوساطة، وإهدار المال العام والاختلاس والرشوة، وهو ما تعانيه نظم الإدارة التقليدية.

<u>والإدارة الإلكترونية هي:</u>

انتفاضه هائلة وقفزة نوعية على المفاهيم البالية والنظريات والأساليب التقليدية التي تشجع الروتين المبالغ فيه، والمحسوبية والتسلط، والمغالاة وعقم ربطْ الإجراءات،

وضياع الوقت والمجهود، وكذا المعاناة من أضرار مركزية القرارات، وهي أمور أدمت جسد الإدارات القديمة.

أهداف الإدارة الإلكترونية:

1- خدمة جمهور المواطنين المستفيد الأول منها بإعتبارهم محوراً تدور من أجله كل أنشطة الإدارة من أجل تقديم خدمه سهلة ومتقنة للمواطنين.

2- التواصل مع الجمهور بإتاحة المعلومات بمنتهى الشفافية.

3- تهيئة أساليب المتابعة والرقابة، وسهولة مباشرتها.

4- المساعدة على فتح باب التبادل المعلوماتي التقني بين جموع المواطنين.

ومن خلال التعريف والأهداف السابقه نري أن الإدارة الإلكترونية بهذا المفهوم هي طوق النجاة للمجتمعات التي أضاعت أعواماً كثيره تنتظر إنفراجة في تسهيل الإجراءات، والقضاء على الروتين والبيروقراطية والتنقل بين المعلومات محليًا ودوليًا بسهولة وسرعة فائقة ، وهو ما يعني الإدارة الإلكترونية فتطبيقها موضوع في غاية الأهمية ويستحق الدراسة لذلك ستكون خطة البحث في دراسة النقلة النوعية الضرورية من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الإلكترونية الحديثة ودورها في مكافحة الفساد بكل صوره كالآتي:

مشكلة البحث

لم تؤمن حتي الآن كثير من الدول بأهمية التحول الي الإدارة الإلكترونية كأحد أهم الآليات لمواجهة الفساد باعتبار أنها طوق النجاة للتجمعات التي أضاعت أعواماً كثيرة تنتظر إنفراجة في تسهيل الإجراءات، والقضاء على الروتين والبيروقراطية ،والتنقل بين المعلومات محليًا ودوليًا بسهولة وسرعة فائقة، وهو ما يعني ضرورة بيان أهميتها في مكافحة الفساد، وهذا ما نحاول التعرض له في هذا البحث وتبسيطه والترغيب فيه لكافة قطاعات الإدارة.

أهدف البحث:

إلقاء الضوء على أهمية الإدارة الإلكترونية وبيان أهميتها في مكافحة الفساد من خلال الآتي:

1- خدمة جمهور المواطنين المستفيدين الأول منها باعتبارهم محوراً تدور من أجله كل أنشطة الإدارة، من أجل تقديم خدمة سهلة ومتقنة للمواطنين، وبالتالي غل يد كل راغبي الرشوة واستغلال التفوذ والوساطة والمحسوبية.

2- التواصل مع الجمهور بإتاحة المعلومات بمنتهى الشفافية.

3- تهيئة أساليب المتابعة والرقابة، وسهولة مباشرتها، للقضاء على كل أذرع الفساد ومقاومة انتشارها.

4- المساعدة على فتح باب التبادل المعلوماتي التقني بين جموع المواطنين، بما يسهل أساليب التواصل في كل مايخص مقاومة الفساد ومكافحته والقضاء على كل صوره لاسيما المتطوره منها تكنولوجيا.

خطة البحث:

وفي مجال هذا البحث سوف نتناول كل مايخص الترغيب في دور الإدارة الإلكترونية قي مكافحة الفساد وشرح النقلة النوعية الضرورية من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الإلكترونية الحديثة على النحو التالي:

المبحث الأول: ضرورة التحول وحتميته من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الإكترونية

المطلب الأول: أهمية التحول نحو الإدارة الإلكترونية

المطلب الثاني: مبررات التحول نحو الإدارة الإلكترونية

المطلب الثالث: دواعي التحول نحو الإدارة الإلكترونية

المبحث الثاني: أثر ألإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد

المطلب الأول: الإرتقاء بالإدارة الإلكترونية ورفع كفاءتها ودورها في مكافحة الفساد

المطلب الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سهولة الأداء الحكومي الإداري ودوره في تقديم الخدمات للمواطنين ومكافحة الفساد.

المطلب الثالث: الدور الرقابي للإدارة الإلكترونية في مواجهة الفساد.

الخاتمة

التوصيات

المراجع

المبحث الأول

ضرورة التحول وحتميته من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الإلكترونية

تحكمت نظم المعلومات والعولمة في العالم في ضرورة مواكبة الدول النامية للتطور التكنولوجي والمعلوماتي وتغيير كل أنماط الإدارة التقليدية، إذا كانت لدى الدولة رغبة في التقدم والنمو بما يتناسب مع التقدم والنمو العالمي، لذلك سوف نتناول موضوع التحول الحتمي من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الإلكترونية من خلال ثلاثة مطالب ؛ يناقش المطلب الأول أهمية التحول نحو الإدارة الإلكترونية، ويناقش المطلب الثاني مبررات التحول نحو الإدارة الإلكترونية، أما المطلب الثالث فيناقش دواعي التحول نحو الإدارة الإلكترونية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: أهمية التحول نحو الإدارة الإلكترونية.

لبيان اهمية الإدارة الإلكترونية يجب أن نشير إلي ملامحها وضرورتها الملحة في هذا الزمن في ظل نظام العولمة والتقدم التكنولوجي، لذا بداية يجب تناول أبرز ملامح الإدارة الإلكترونية الحديثة:

- اهتمام الإدارة الفنية بتقنية المعلومات والاتصالات، واستخدامها كوسائل ضرورية لا يستغنى عنها في كل أنشطتها وخططها الاستراتيجية.
- استخدام تلك المعلومات والاتصالات في إنجاز كل مهام وأنشطة الجهاز الإداري في الدولة.
- استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في رفع مستوى الخدمات وجودتها من خلال الإدارة الحديثة وربطها مع كل تطور في هذا الشأن.
- ميكنة كل أوجه نشاط الإدارة وتحديثه أولًا بأول وتبسيط طرق استخدامها لضمان السرعة الفائقة والكفاءة المرجوة في كافة الأنشطة.

- الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في توفير الوقت والجهد.
- إضافة بند السرعة إلي جودة تقديم الخدمات العامة في كل أوجه المنظومة الإدارية.
- نشر ثقافة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وطرق إدماجها في كل أوجه الأنشطة الإدارية بالدولة وبيان مزاياها.

= أهمية التحول من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الإلكترونية:

تعددت أضرار الفساد وأثره على كل ما يتعلق بالحياة في كل نواحي الحياة،لاسيما النواحي التي تتعلق بتقديم الخدمات العامة للجمهور، وتعقد كل السبل التي تتكامل مع بعضها البعض في محيط مرتكبي جرائم الفساد، وهو أمر يجعلنا نحاول فك اشتباك تزاوج المصالح لكل جهات الفساد ومحاولتهم بقاء الأحوال على ماهي عليه، لتستمر حالة الانفلات الأخلاقي والسلوكي الذي يؤدي في النهاية إلي دحض كل الجهود التي تبذل لرفع مستوى المعيشه للأفراد وبالتالي أي جهود أخري للتنمية.

وفي هذا اللإطار يوجد مجموعه من العوامل التي تدفع مستخدمي الإدارة التقليدية إلي التوجه دون تردد إلي الاستفادة من الثورة الرقمية المتمثلة في تقنية المعلومات والاتصالات وتوجهات العولمة، وإتجاه معظم سياسات الدول نحو الديموقراطية بدرجات متفاوتة، وهو ما جعل معظم الدول تتخذ خطوات رسمية أو أكاديمية نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية، ووضع خطه إستراتيجية لتحويل الإدارة الحكومية من إدارة تقليدية إلي إدارة حديثة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وتحترم في نفس الوقت طموح المواطنين ورغباتهم.

وهذا الاتجاه نحو الإدارة الإلكترونية امتد ليشمل:

- الدول المتقدمة.
- الدول النامي' .
- الدول العربية الغنية والفقيرة على السواء.

ويشار إلي ضرورة توافر مجموعة من العوامل هي:

- التمويل .
- خطط طويلة الأمد لإدارة عملية التغيير.
- خطط عمليه تدريجية.

ويمكن الإشارة إلي دواعي التحول نحو الحكومة الإلكترونية وهي:

1- مسايرة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاستفادة منها في خدمة المواطنين لتقديم خدمات عامه بسهولة توفيراً للوقت والمجهود، وبما يتناسب مع الخدمات في كل الدول المتقدمة المحيطة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة وتجنب العزلة والتخلف في مواكبة العصر، وصولاً إلي إدارة إلكترونية متطورة وبسيطة وسهلة في تقديم الخدمات العامة للأفراد دون الإحساس بآلام المقارنة مع غيرنا من الدول المتقدمة التي تستخدم تلك الإدارة التكنولوجية في كل نواحي الحياة وتقدم خدمات سهلة وذات جودة عالية لمواطنيها وبمنتهى السرعة.

2- الرغبة الدولية لدى الدول من الاستفادة من الثورة التكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والربط بين المجتمعات الإنسانية، واستفادة كذلك من الفلسفة الجديدة للعلاقات الدولية في العالم باتجاهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، نحو مجتمع متعاون في إطار من المعلوماتية والإدارة الاقتصادية ذات التقنية العالية.

3- متابعة آثار التقدم التكنولوجي المعلوماتي للدول المتقدمة والاستفادة من

أنظمتها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الثورة التكنولوجية التقنية والتكنولوجية والمعرفية في تقديم نظم للإدارة تعطي ناتج على مستوى عالٍ من الكفاءة للخدمات العامة التي تقدم للمواطنين.

4- أثرت التغييرات الديمقراطية في تغيير فكر الأنظمة السياسية وزيادة أوجه الانفتاح والحرية واحترام حقوق الإنسان في البناء المجتمعي، وبالتالي زيادة مستوى الوعي لدى الشعوب التي تمارس الديمقراطية واتجاهها نحو تبني رؤية جديدة لإدارة القطاع العام من خلال تفعيل الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، وكذا العمل بنظام المساءلة والعدالة، وهو ما يعكس فكرة ارتقاء القطاع العام بأدائه عن طريق تطبيق نظم الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني

مبررات التحول نحو الإدارة الإلكترونية

يؤثر في فكر الدول في العالم أمور التطور التكنولوجي والتغيير في الأنظمة السياسية لهذه الدول، ويؤدي التداخل بين أفراد الدول المتقدمة التي تنتهج الإدارة الإلكترونية في كل شؤونها وأفراد الدول التي تعاني من سوء الخدمات وتخلف نظم الإدارة عن ركب التقدم التكنولوجي إلي حتمية مواكبة ركب التقدم نحو تفعيل نظم الإدارة الإلكترونية ومن الأسباب التي ترغم الدول على ذلك الآتي:

- الثورة الرقمية في المعلومات .
- ارتفاع التوجهات الديمقراطية .
- توجهات العولمة .
- التناظر بين أفراد الدول المتقدمة إلكترونيًا والتي توفر الخدمات لمواطنيها بجودة عالية وسهولة ويسر بالغين، وبين الدول النامية المتخلفة إلكترونيًا والتي تعاني

من سوء الخدمات وضياع المزيد من الجهد والمجهود في سبيل الحصول عليها.

وفي ضوء ما سبق توجد مجموعة من المبررات تدفع الدول إلي ضرورة تطبيق الإدارة الإلكترونية وهي:

1. زيادة البيروقراطية في العمل العام وزيادة السكان وارتفاع الأسعار وتضخمها، وهي أمور تضغط على الحكومات للعمل على رفع المعاناة عن كاهل المواطنين، لاسيما في تقديم خدمات بكفاءة عالية وسهوله وتحسين مستوى المعيشة بوجه عام والتخلص نهائيًا من الروتين والبيروقراطية.

2. شجعت التوجهات العالمية للعولمة زيادة التنسيق بين الدول والترابط في مختلف المجالات لقيامها بتوفير شبكة من الاتصالات المختلفة وخاصه شبكة الإنترنت العالمية واستخدامها من أجل تحسين مستوى الخدمات وتطوير سبل الإدارة في الدولة بوجه عام.

3. ضرورة مواكبة التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية والاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة وإلا أصبحت الدولة في ركب المتخلفين وابتعدت بدورها تدريجيا عن مميزات استخدام المعلومات بكل ضروراتها لخدمة الإدارة العامة وكل نواحي الحياة في الدولة.

4. تمتع الدول النامية في عصرنا الراهن بمزيد من الحريات والانفتاح الاقتصادي، وكذا تنامي حقوق الإنسان، مما شجعها على تبني أهداف لإحداث تغييرات جذرية في بناء المجتمع وتزامن ذلك مع نمو الوعي القومي، بل وزيادة طموح الشعوب وأملها في تحسين مستوى الخدمات العامة ورفع مستوى المعيشة.

5. خوف الدول من الركود والتخلف وعدم مسايرة تقدم الدول واستفادتها من عصر السرعة المعلوماتية الفائقة.

6. المحاولة الجادة من الدول النامية الساعية لتغيير نظمها الإدارية نحو الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة من خلال ترشيد الإنفاق ورفع معدلات الاستفادة من هذه الموارد وذلك لن يتأتي بدون إدارة الشأن العام في الدول إدارة تكنولوجية حديثة.

المنظومه الإلكترونية للإدارة الحديثة

تتميز الإدارة الإلكترونية باللامكان واللازمان حيث تستفيد من شبكة المعلومات الدولية عكس الإدارة التقليدية التي تعتمد على أدواتها التقليدية المرتبطة بالمكان والزمان، وتتكون من ستة عناصر هي:

1. أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه.
2. شبكة الاتصال المتصله بكل شبكات العالم.
3. الموارد البشرية.
4. القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الإدارة الإلكترونية.
5. شكل ترتيب المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
6. ثوابت المجتمع (التقاليد والدين والقوانين و الثقافة المجتمعية)

مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

بعد تفهم الأبعاد الضرورية لحتمية تطبيق الإدارة الإلكترونية والاستفادة منها بصورة كلية نستعرض الجهات الثلاثة التي تحتاج إليها وترتبط بها بشكل أساسي وهي:

1- المواطنون: لحاجتهم إلي الخدمات الإلكترونية وذلك من خلال شباك واحد يسهل التعامل مع القطاع الحكومي وطلب الخدمة باستخدام بنية تحتية للاتصالات

تضمن الآتي:

- إيصال الخدمة العامة للمواطنين سواء في المنازل أو بأدوات اتصال عامة.

- ضمان حماية المعلومات والبيانات المتداولة لتقديم هذه الخدمات لبث الثقة لدى المواطنين.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل الدولة إلى مجتمع إلكتروني وفي نفس الوقت تدريب الموظفين ورفع مهارة المواطنين على التعامل مع هذه الوسائل الإلكترونية للاستفادة من كافة الخدمات الإلكترونية وهو مايقضي على الفساد المنتشر في القطاع الحكومي مع تعطيل مصالح الأفراد والمحسوبية والرشوة...إلخ.

2- الحكومة: التكامل بين القطاعات الحكومية إلكترونيًا، وهو جوهر التعامل بالإدارة الإلكترونية وإمكانية تبادل الخدمات والمعلومات بين القطاعات الحكومية.

3- القطاع العام والقطاع الخاص: وتمكن الإدارة الإلكترونية من تقديم الخدمات وتبادل المعلومات.

ومن العرض السابق يتضح أن الإدارة الإلكترونية لها مجالات للتطبيق تتسم بالآتي:

شمولية علاقة القطاع العام مع باقي الأطراف ذات الصلة بالأنشطة الحكومية، لاسيما المواطن المستفيد من الخدمات العامة التي يقدمها له القطاع الحكومي كما وكيفًا وبصورة مرضية وبالكفاءة المرجوة، وأداء القطاع العام الحكومي وسهولة تقديمه للخدمات التي يحتاجها المواطن بسهولة ويسر هو المقياس السريع الذي يقيس مدي رضا المواطنين عن أداء حكومتهم، مما يعظم شعور الولاء والانتماء لدى المواطنين تجاه بلادهم.

المطلب الثالث

دواعي التحول نحو الإدارة الإلكترونية وإستراتيجيتها

أشرنا فيما سبق إلي أهمية العوامل الثلاث في فرض الإدارة الإلكترونية وهي:

أولا: التطور السريع في الجانب الفني (التقني) وارتباطه بالثورة المعلوماتية:

وهو ما أدي إلي إحساس الأفراد بمزايا هذه الثورة المعلوماتية والتطور التقني، واستخدامها في الإدارة الإلكترونية، ومردوه المحسوس في نوعية الخدمات المقدمة في المجتمع، وتحسين نوعية الحياة المتاحه للأفراد، من خلال سهولة الحصول على الخدمات العامة بسهولة ويسر وكفاءة عالية. بما يوحي بفائدة تسخير التكنولوجيا المعلوماتية في خدمة الإنسان بصوره مذهلة، جعلته يرتبط دون تفريط بمزايا الإدارة الإلكترونية.

ثانيًا: ضغط العولمة على المجتمعات وفرض إلزاميتها نحو الاستفادة منها فرضًا لا تطوعًا، فالعولمة هي أحد السبل الهامة والفاعلة في الانفتاح والتكامل بين المجتمعات الإنسانية،فهي من ناحيه توجه الدول نحو العولمة لتحقيق أهدافها، وهو أمر يشار إليه بالربط بين المجتمعات الإنسانية من خلال شبكة الإنترنت والاتصالات والمعلومات.

ثالثاً: التحولات الديمقراطية أدي الانفتاح والحرية واحترام حقوق الإنسان المكتسبة بعد حركات التحرر العالمية في تغيير بناء المجتمع و النظم السياسية والاجتماعية على وجه الخصوص وهو ما أدي إلي:

– نمو الوعي الإجتماعي وارتفاع سقف التوقعات الاجتماعية.

– نمو رؤيه جديدة للقطاع العام لتطوير أدائه والتفاعل مع تأثير المجتمع.

– تحسين مستوى الأداء العام للقطاع العام وتطوير فعاليته.

– مثلت الإدارة الإلكترونية ثورة في رفع مستوى الأداء الحكومي كمًا ونوعًا وأسلوباً.

رابعًا: مسايرة التطور المحيط وعدم العزلة:

التنافس والتناظر بين الدول يدفع الدول النامية إلي الخوف من العزلة والتخلف عن ركب العالم الخارجي والمتقدم، ويلزمها بضرورة الإستجابة إلي متطلبات البيئة المحيطة وتطبيق أساليب الإدارة الإلكترونية للحاق بركب التقدم والتنافس في إشباع رغبات مواطنيه بتقديم خدمات بسهولة وكفاءة نوعية وكمية تناسب وترضي طموح الشعب، حيث لايمكن لأية دولة أو مجتمع معاصر العيش بمعزل عن مواكبة تطور الحياة الإنسانية في كل المجالات، لاسيما في ظل الثورة التقنية المعلوماتية وفي ظل نظام العولمة العالمي، وما تتمتع به معظم الدول من ديموقراطية رفعت سقف التطلعات في حياة إنسانية تتمتع بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية:

لدراسة أي مشروع جديد والعمل على تطبيقه ينبغي توفر الفكر الآتي:

1. أن تتم عملية تطبيق هذا المشروع بشكل تدريجي.
2. يتم التفعيل لهذا التطبيق بشكل متسلسل دون تسرع أو رعونه.
3. يتم دراسة معوقات التنفيذ على الواقع وتوفير مرونة التغيير والتطوير.
4. أن يتم تنفيذ التطبيق على مراحل.

وفيما يلي نتعرض لمراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل تفصيلي كالآتي:

المرحله الأولي: التحول

لتنفيذ هذا التطبيق للإدارة الإلكترونية يأتي أولًا إعلان الخدمات التي سيتم تقديمها على الشبكه من خلال:

1. تحديد منفذ إلكتروني (ويب سايت إلكتروني) على شبكة الإنترنت (موقع

حكومي).

2. يشرح كل المعلومات عن الخدمات المطلوبة.
3. تعريف المجتمع بالخدمات المقدمة من خلال كافة وسائل الإعلام.

المرحله الثانيه: التفاعل

وهي تعامل المستفيدين مع الأجهزه الحكومية عبر شبكة الاتصال المتاحة ومن هنا تتم عدة عناصر هي:

1. توفير الخدمة الصوتية للخدمات المقدمة على شبكة الإنترنت من خلال خط تليفون لهذا الغرض.
2. تبسيط أداء الحكومة الإلكترونية من خلال نماذج سهلة يمكن التعامل معها بسهولة.

المرحله الثالثة: التنفيذ الفعلي

وهي مرحلة العمل الحقيقي للإدارة الإلكترونية واختبار الأداء الذي يعتمد على:

- السرعة.
- الدقه في إنجاز المعاملات والإجراءات.
- توفير الوقت والجهد والمال .

المرحله الرابعه: التكامل

هي مرحله هامة وتمثل نهاية مراحل التنفيذ للخدمات وفيه يتم توفير وتأمين الآتي:

1. توفير المعلومات على شبكة الإنترنت.
2. استجابة الناس والتفاعل مع خدمات الإدارة الإلكترونية.
3. القدرة على إنهاء الخدمات بالسرعة والكفاءة المرجوة من خلال شبكة

الإنترنت.

ومن العرض السابق نري أن الإدارة الإلكترونية هي النموذج الأحدث في الإدارة باستخدام شبكة الإنترنت المعلوماتية، لتحقيق وظائف الإدارة بوجه عام، ويجب أن نشير إلي ضرورة توفير فكر إداري متطور وقيادات إدارية على دراية بالتطور التكنولوجي والرغبة في التعلم ومسايرة التطور العلمي لتحقيق فوائد الإدارة الإلكترونية المرجوة، وتحقيق إمكانية حل المشاكل والمعوقات التي تظهر خلال مراحل تطبيق هذه الإدارة الإلكترونية، ويشار إلي أنه ليس سهلاً ترك التخلف الإداري والتحليق في سماء الإدارة بثورة إدارية تكنولوجية حديثة.

المبحث الثاني

أثر الإدارة الإلكترونية في مواجهة الفساد

تعددت المعايير التي تقيس تقدم الدول خلال القرن العشرين، وأصبحت أكثر تعدداً خلال القرن الواحد والعشرين، وحالياً يُقاس تقدم الدول بمدى استخدامها للمعلومات وتأثرها بعصر بالتقنيات الحديثة ، وكلما توسعت الدولة في استخدام التقدم التكنولوجي في إدارة شؤونها كلما ظهر تقدمها ، و ظهر تأثير ذلك على رفع مستوى الخدمات المقدم لمواطنيها بالإضافة إلي تقدمها الاقتصادي وبالتالي ارتفاع مستوى معيشة مواطنيها.

وتجدر الإشارة إلي ضرورة الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات لاعتباره مقياسًا لتقدمها وتطورها.

ولاشك أن هذا التقدم والتطور سيحدث تطوراً وتغييراً جذريًا في الآتي:

1. تغيير أساليب الإدارة الحكومية في التعامل ، وكيفية التعامل معها أيضاً.
2. تغيير مفاهيم الإدارة التقليدية في القانون الإداري للدولة.
3. تخطي البعد المكاني والزماني في إنجاز الخدمات من خلال الإدارة الإلكترونية.
4. سيشكل هذا التخطي المكاني والزماني أهم جزء في كيان الإدارة الإلكترونية والارتقاء بما تقدمه من خدمات للمواطنين.

ولتحقيق الارتقاء بمستوى الخدمات للجماهيربادرت الكثير من الدول بتطوير السياسة الإدارية لكي تتسق مع نظام العولمة وكون العالم قرية صغيرة، باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية مع تهيئة كل ظروف المجتمع المحيط للاستفادة من التطور العلمي المذهل في هذا الشأن.

ويجب أن نشير إلي حقيقة واضحة هي أن كفاءة الأداء الحكومي في أية دولة يتوقف على مدى كفاءة الإدارة في أداء الخدمات للمواطنين ومدي سهولة الإجراءات الإدارية ومدى تسهيل العمل الإداري، أو بطريقه أخري بيان مدى ما تهدف إليه الإدارة الإلكترونية من تطوير للجهاز الإداري في الدولة لتحقيق مستوى أفضل من الخدمات للمواطنين والتحكم في كل مخرجات النظام الإداري بأسلوب يقضي على كل سبل الفساد من محسوبية ووساطة ورشوة وخلافه... وهذا ما يجب أن نوضحه من خلال ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: الارتقاء بالإدارة الإلكترونية ورفع كفاءتها ودورها في مكافحة الفساد

المطلب الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على سهولة الأداء الحكومي الإداري ودوره في تقديم الخدمات للمواطنين ومكافحة الفساد.

المطلب الثالث: الدور الرقابي للإدارة الإلكترونية في مواجهة الفساد

المطلب الأول

الارتقاء بالإدارة الإلكترونية ورفع كفاءتها ودورها في مكافحة الفساد

من متابعة الأفراد لتعاملهم مع الإدارات الحكومية يشعرون بأنهم يتعاملون مع سياسة الحكم فيها، لأن هذه القطاعات من الإدارات تعكس الجانب الحسي الملموس لدى المواطنين، وهي تترجم رغبة الحكومة في نوعية الأداء الجيد الواجب تقديمه للشعب من قبل الموظفيين العموميين.

لذلك سوف نتعرض إلي كيفية قيام الإدارة الإلكترونية بتحقيق الواقع الملموس

من رغبة الحكومة عامة، والنظام السياسي بوجه خاص في تقديم الإجراءات الإداريه بسهولة ويسر من خلال الآتي:

= تسهيل المعاملات اليوميه للأفراد:

عندما يشعر المواطنون برغبة الحكومة في رفع كفاءة موظفيها لتقديم الخدمات بسهولة ويسر، يزداد ولاء المواطنين لحكوماتهم ولبلادهم، فإذا كان السفراء يمثلون بلادهم في الخارج فإن الموظفين الذين يشعرون بواجبهم ومسئولياتهم نحو حسن أداء الخدمات والتعامل بالرحمة مع الجمهور فإنهم بذلك يمثلون الدولة داخليًا أفضل تمثيل.

ومن الثابت أن حتمية تطبيق تقنية المعلومات في الحياة في كل المجالات الوظيفية والخدمية هو أمر فرض نفسه على الحكومات بضرورة تطبيق فكرة الإدارة الإلكترونية لتقديم خدمات أسهل وأسرع وبجودة عالية لمواطنيها.

لذا يجب الإشارة الي أمراض الإدارة البيروقراطية:

في البدايه نشير إلي معني كلمة البيروقراطية من خلال شرح معناها الأوروبي. فالبيروقراطية تعبير أوروبي من مقطعين:

الأول: (BUREAU) وهي كلمه فرنسية بمعني مكتب.

الثاني: (قراطية) هي كلمه يونانية (حكم أو سلطة) أي أن معني كلمة بيروقراطية هي الإدارة من خلال المكتب.

وتتبع معني كلمة بيروقراطية من خلال الواقع الفعلي والتعامل مع الموظفين في الإدارات المختلفة نجد أنها استخدمت لتشرح الآتي:

- أمراض الجهاز الإداري لاسيما التعقيد .

- مركزية القرارات والنزعه إلي السيطرة والتسلط .
- الروتين وفساد الموظفين والمحسوبية في تطبيق القوانين واللوائح.
- البطْء الرهيب في اتخاذ القرارات.
- إرهاق المواطنين وتعطيل سير المرافق العامة .
- التسيب واللامبالاة بمصالح الجمهور ويشرح ذللك سمات الموظف وروتينه اليومي ويتمثل في:
- الإفطار الجماعي.
- تناول الشاي بعد الإفطار.
- قراءة الصحف اليومية بالعمل.
- استقبال الضيوف بالمكتب.
- تبادل الزيارات بين الموظفين لتضييع الوقت.
- ظاهرة الإحباط والقهر الإداري لأي موظف مجتهد ومتفاني في عمله .

تمسك الإدارة بنفس القواعد الجامدة والمتحجرة القديمة من أجل تعقيد الأعمال بغية الرشوة لتسهيل وإنهاء الأعمال.

ولكن ماهو دور الإدارة الإلكترونية للقضاء على البيروقراطية:

يؤدي العمل بنظام الإدارة الإلكترونية إلى:

1- تخفيف الروتين من أداء المرافق العامة لكون الخدمات بدون مستندات ورقية وبالتالي تحول الموظفين من مجتمع ورقي إلي مجتمع إلكتروني .

2- تحول الموظف من متلهف للمستندات إلي موظف إلكتروني وبالتالي يتم

القضاء على:

3- طوابير الانتظار.

4- مشقة الانتقال إلي مقر الجهات الحكومية للحصول على الخدمة .

5- تلبية احتياجات المواطنين دون خوض رحلة العذاب بين قطاعات الحكومة بحثاً عن المستندات بالإضافة إلى الحيرة والتيه بين المكاتب.

6- القضاء على امتلاك بعض الموظفين لوثائق ومعلومات مخزنة تجعلهم يظنون أنهم يمتلكون أسرار المهنة وبالتالي يزيد تحكمهم في الإجراءات الإدارية وتعقيدها بغية تقبل الرشاوي وانتشار الفساد الإداري، وهنا يتحول البيروقراطيين إلي مجموعة تتوارث العمل الحكومي وتحتكره من أجل مصلحتها الخاصةه ومن ثم تتحكم في سير الإدارات الإدارية لخدمة المواطنين ببطْء وروتين معقد بغرض تقديم الرشوة أو لأن الروتين أصبح نمطًا عامًا، وهنا يظهر خطر الرشوة كونها أشد من إرهاب القتل لأنها تقتل حب المواطن لبلده وانتماءه الضائع بين الروتين والتعقيد والرشوة.

7- تضبط الإدارة الإلكترونية العلاقة بين الموظفين والجمهور بسبب تبسيط وتسهيل الإجراءات.

8- للإدارة الإلكترونية دور هام في توفير الوقت اللازم في وسائل المواصلات والتوجه إلي القطاعات الإدارية وفي نفس الوقت توفير مكاتب وأماكن انتظار للمواطنين.

9- قيام الحكومة بتسهيل الإجراءات اليوميه للمواطنين يرفع من روحهم المعنوية، نتيجة الحصول على المعلومات بسهولة ويسر من خلال تطبيق سياسة متكاملة سهلة وبسيطة لتقديم الخدمات للجمهور وهو ما يشعر المواطن بحرص الدولة على رفع المعاناه عنه وحرصها على كرامته وآدميته.

10- عملت الحكومة المصريه خلال الفتره الحالية على التوسع في استخدام شبكات الكمبيوتر والبرمجيات لتبسيط الإجراءات للخدمات المطلوبة من المواطنين كخدمات الشهر العقاري والمرور والأدلة الجنائية وتصاريح العمل إلي آخر هذه الخدمات من خلال منظومات إلكترونية بهدف القضاء على الروتين والتعقيد وتخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين.

11- الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في (السعوديه والبحرين والإمارات العربية وعمان) التي يسرت على مواطنيها الحصول على كافة الخدمات اليومية التي يحتاجها مواطنوها، من استخراج شهادات ميلاد ووفاة وجوازات سفر ورخص قيادة وبطاقات الرقم القومي عن طريق الخدمات الإلكترونية.

12- الاستفادة من دول العالم التي تتجه إلي تقديم خدماتها باستخدام الإنترنت وتأتي دولة السويد في مقدمة دول العالم في استخدام مواطنيها للخدمات الحكومية الإلكترونية ويأتي بعدها الولايات المتحدة تليها النرويج وسنغافورة والدنمارك وذلك حسب ستطلاع أجرته هيئة تيلور نيلسون سوميرز) في يوليو وسبتمبر 2001 م

ومن خلال العرض السابق يتضح دور تسهيل الإجراءات لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين أو بالأحري دور الإدارة الإلكترونية في تضييق سلاسل التربح الوظيفي والقضاء على تسلط الموظفين ورغبتهم في تقاضي الرشاوي إلي جانب زيادة حلقات الفساد وهو ما تكافحه الإدارة الإلكترونية وتحاول أن تقضي عليه بما يجعلها أحد الأدوات الفاعله في مكافحة الفساد والقضاء عليه من المنبع.

المطلب الثاني

الدور الرقابي للإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد

بعد أن أصبح من الممكن تفعيل أعمال المراقبين والمفتشين في اكتشاف الفساد باستخدام الربط الإلكتروني للأجهزة الرقابية بالتنسيق مع كافة المستويات

التنفيذية تم سيطرة الأجهزه الرقابية على مكامن كثيرة للفساد وتتوالي انتصارات الجهات الرقابية في القبض على الفاسدين يومًا بعد يوم، مما يشير إلي أن الرقابة الإلكترونية أصبحت وسيلة هامة وفعالة وموفرة للجهد والمجهود والتكلفة للتعامل مع جرائم الفساد بكل دقة.

متطلبات بناء البنية التحتية لنظام رقابي إلكتروني فعال:

تتمثل القدرة على إحداث التوازن بين المكونات المادية والبشرية ودمجها لتطبيق رقابة إلكترونية فعالة وهو أمر يتطلب الآتي:

1- توفير الإمكانيات التقنية.

2- توفير شبكات للربط الإلكتروني.

3- إدارة جيدة لقواعد البيانات.

4- توفير أنظمة معلومات إدارية.

5- توفير المبرمجين والمحللين والمهندسين.

6- التدريب المستمر للعنصر البشري بما يتناسب والتقدم التكنولوجي في هذا المجال.

ويشار إلي أن استخدام وسائل التقنية في المؤسسات والقطاعات الحكومية والأجهزه الرقابية يتطلب الآتي:

أ- **البناء التنظيمي المناسب:**

لابد من وجود بناء تنظيمي ذي تقسيمات إدارية محددة ومرتبطة بخريطة تنظيمية مناسبة للعمل الإلكتروني ومعلنة، لتحديد مهام الوحدات التنظيمية الفرعية وعلاقاتها الرأسية والأفقية، وتحدد مهام الوظائف والعكس يفسد أي بناء تنظيمي

يهدف لاستخدام الإدارة الإلكترونية.

ب- الثقافه التنظيميه المناسبة:

لن يغني توافر العناصر الماديه في التنظيم كالمباني والآلات والوسائل التقنية السابق الإشارة إليها دون عنصر بشري اجتماعي سلوكي أي الثقافه التنظيمية للأفراد وهو أهم من كل المتطلبات المادية، فلبناء نظام رقابي إلكتروني متطور يقدر على مكافحة الفساد لابد من بناء الثقافة التنظيمية لإنجاز العمل الرقابي الإلكتروني وهي منظومة تكاملية تشرح أهمية كل من الوسائل المطلوبة والبناء التنظيمي الإجتماعي لإنجاح كافة أعمال الرقابة الإلكترونية ومواجهة الفساد ومكافحته.

ج- المستفيدون:

من يقوم بأداء الخدمات هو الإدارات العليا وعليهم بذل الجهد والوقت لأداء الخدمات الحكومية بسهولة ويسر وهذا هو دورهم المطلوب منهم بكل دقه واقتدار، وفي نفس الوقت ينبغي رفع درجة الوعي لدى متلقي الخدمة وهو المستفيد لتكون لديه المعرفة والإلمام والرغبة في استخدام أجهزة الرقابة الإلكترونية ومساعدته في تحقيق النتائج التي تسهل عليه أموره الحياتية وبالتالي تقضي على الفساد.

إن الإدارة الإلكترونية إحدى العمليات المتطورة والحضارية في إدارة المنظمات والقطاعات الحكومية لذلك لزم توافر الوعي والتوجيه وإرشاد المستفيدين قبل البدء في تطبيق المنظومه الإلكترونية لضمان التفاعل بين الإدارات العليا والمستفيدين ورؤية نجاح أسلوب الرقابة الإلكترونية.

د- وضوح خريطة الأهداف:

يجب أن تكون أهداف الجهات الحكومية واضحة المعالم محددة الاتجاهات يعرفها الجميع ويعملون سويًا على تحقيقها وبالتالي يجب أن تكون أهداف الرقابة

واضحة ومعلنة وهذا سيمد الإدارات العليا بالآتي:

1- المعلومات الكاملة والدقيقة عن كل المستويات ومواقع الفساد ومواطن إهدار المال العام.

2- حقيقة الوقائع والأحداث.

3- سرعة توفير المعلومات لسرعة إيقاف أعمال الفساد.

4- تحديد مواطن الفساد المالي والإداري.

والمعلومات هي أداة الإدارة لاتخاذ القرار وبالتالي تحسين الكفاءة الرقابية لأية مؤسسة من خلال تحويل العمل الرقابي إلي عمل إلكتروني بشرط إلمام الإدارات العليا بالمعرفة الإلكترونية اللازمة للتعامل مع هذا النظام وإنجاحه.

وأخيرا ماهي خصائص نظم الرقابة الإلكترونية:

1- قاعدة معلومات متكاملة عن أداء القطاعات التنفيذية.

2- أن يكون تطبيق الرقابة الإلكترونية ذي جودة إقتصادية فعالة تتناسب والأهداف المرجوة من هذا النظام.

3- ظهور النتائج الواضحة للنظام الإلكتروني عن النظام اليدوي.

4- تجاوز الزمان والمكان وتوفير العمل عن بعد لإنجاز الأعمال.

5- الاستفادة من البرامج الرقابية لمراقبة الفساد والقضاء عليه.

6- يؤدي النظام الرقابي الإلكتروني إلي تحديد عوامل النجاح والفشل بسهولة في أداء الجهات الحكومية المنشودة.

7- تقييم أداء المنظمات بشكل عادل لاستخدامه معايير مناسبة لقياس الأداء الحكومي.

8- جهاز مرن يعمل في ظل كل الخطط إذا تم تبديلها.

9- يغطي المدى البعيد والقريب.
10- يغطي الخطط البديلة غير المتوقعة.
11- يحقق الرقابة بالنقرات بدلاً من التقارير.
12- يحقق رقابة مستمرة وليست دورية.
13- تحفز علاقات الثقة وهو ما يقلل الجهد الإداري في الرقابة.
14- تفهم جميع العاملين لما يحدث في المؤسسة.
15- توسيع دور الرقابة الي:

- عمليات الشراء الحكومية.
- الموردون.
- العملاء.

وفي النهايه إن الفساد الإداري موجود في كل مكان وبنسب مختلفة وتعتمد قوته ودرجته على ما تقوم به الحكومات من إجراءات لمكافحته، ويجب أن تتضافر كل الجهود للحد من الفساد، فضلاً عن ثقافة الشعوب وتطبيقها للقوانين وتفعيلها على الجميع بما يعني مبدأ سيادة القانون.

ويجب أن تتضافر الجهود للحد من الفساد بشكل علمي مدروس وتحديد أنظمة رقابية متطورة تواجه الفساد وتعمل على مواجهة تحدياته وتداعياته أي لابد أن تكون الرقابة الإلكترونية ورغبة الأفراد مجتمعة على هدف واحد وتكون بذلك ثقافة التعاون من أجل:

- الحصول على الخدمات اليومية من كافة الإدارات الحكومية بسهولة ويسر وبطرق تحترم آدميتهم وكرامتهم.
- وفي الوقت نفسه مقاومة الفساد ، ومكافحته بمنتهى القوة والكفاءة من خلال

رقابة متقنة ومتينة.

المطلب الثالث

أثر التحول للإدارة الإلكترونية على أداء العاملين ودوره في مكافحة الفساد

في ظل تنامي دور الدولة وتحولها إلي دولة حارثه وهو أمر يستلزم حدوث تطور وظيفي تحكمه أنظمة تسيير الأمور بطريق اللمس باستخدام الإنترنت، وهو أمر يستلزم أن يكون الموظف الذي يقدم الخدمه للجمهور على قدر كبير من الكفاءة والقدرة على استخدام مهارات الحاسب الآلي، وهنا نشير إلى أثر الإدارة الإلكترونية وتطور موظفيها بناءً على خطة لتطوير النواحي الوظيفيه كما يلي:

أولًا: أن تمكن الإدارة الإلكترونية قطاعات الدولة لاختصار الإجراءات المعمول بها لاختيار الموظف من خلال:

- شروط وظيفية محددة.
- الإعلان عن الوظائف إلكترونيًا.
- استقبال طلبات الموظفين للتقدم للوظيفة عن طريق ملء نماذج إلكترونية للتعيين ودراسة هذه النماذج واختيار أفضل المرشحين ويتم ذلك إلكترونيًا وبالتالي يكون أثر الإدارة الإلكترونية واضحاً في مايلي:

1- الإعلان عن الوظيفه إلكترونياً .

2- التقدم للوظيفه إلكترونيًا.

3- إختيار أفضل المرشحين.

4- إخطار السلطة المختصة بالتعيين إلكترونيًا لإصدار قرار بالتعيين.

5- حفظ القرار ضمن أرشيف إلكتروني.

6- إخطار الموظف بالقرار إلكترونياً.

7- يبدأ الموظف باستلام عمله بصفة شخصية .

وتجدر الإشارة إلي أن نسبة 50% من التوظيف في أوروبا تتم عبر استخدام الإنترنت وقد أشار بحث أجرته (جمعية تشغيل الكوادر) في بلدان أوروبيه عدد 8 دول أن 49 % من الشركات التي تلجأ إلي التوظيف الإلكتروني لما لذلك من توفي (الطباعه-نشر الكتيبات-إعداد ملفات المرشحين -رسوم البريد).

ويشار إلي تميز تجربة دولة الكويت في مسألة "التوظيف المركزي" في الجهات الحكومية بتطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث تقدم الخدمات إلكترونيًا وتوجد آليات لمتابعة المعاملات والمستندات إلكترونيًا من خلال البوابة الإلكترونية المسماة (workflow).

ثانيا: سيؤثر تطبيق الإدارة الإلكترونية لحدوث تطور في مدى التزام الموظف للحضور والانصراف واستخدام سجلات للحضور والانصراف ويستبدل كل ذلك بكارت إلكتروني أو بصمة إصبع أو صوت، وكذلك يمكن أداء الوظائف من خلال المنزل أو أي مكان فلا ارتباط بالمكان أو الزمان، وتتصدر الدنمارك قائمة الدول الأوربية في أداء الوظائف من المنزل بنسبة 17.4 %.

ثالثًا: السماح للإدارات الحكومية في ظل التطور الهائل لزمان العمل وسيتم أداء العمل في أي وقت وفي أي مكان.

رابعا: سيمتد أثر الإدارة الإلكترونية للقضاء على الإجازات المرضية وغيرها من الإجازات مما يثري العمل ويرفع جودته.

خامسا: تؤدي الإدارة الإلكترونية إلي تقنين نظام آلي للأعمال لاسيما الترقيات .

<u>ومن خلال العرض السابق نجد أن تفعيل نظام الإدارة الإلكترونية سيؤدي إلي:</u>

- مكافحة الفساد ودحض المحسوبية بوجه عام لاسيما في نظام الترقيات
- التاثير الإيجابي في كل أعمال الشئون الإدارية في الجهات الحكومية في الدولة.
- الدور الإيجابي للإدارة الإلكترونية في تضييق حلقات الفساد
- ترشيد الإنفاق العام والمحافظه على المال العام.
- مكافحة كل أعمال الرشوه والمحسوبية واستغلال السلطه من قبل موظفي الإدارات العليا في الدولة

ويلاحظ أن كل دول العالم التي تقل فيها معدلات الفساد تتجه حكوماتها إلي الإدارة الإلكترونية في كل القطاعات لاسيما قطاع تقديم الخدمات للمواطنين، والأهم أن تطبيقها للإدارة الإلكترونية يعكس رغبة الإرادة السياسية في الدولة ومدى قدرتها ورغبتها الجادة في مكافحة الفساد.

وفي هذا الصدد يجب أن يشار إلي ما تشهده جمهورية مصر العربية من رغبة إرادتها السياسية متمثلة في رئيسها عبد الفتاح السيسي في دفع كل أجهزة الرقابة من ممارسة مهامها في مكافحة الفساد ومتابعة المفسدين وتفعيل كل نظم الإدارة الإلكترونية وصولًا إلي الحوكمة الكاملة في كل قطاعات الجهاز الاداري في مصر، ويؤكد ذلك مظاهر الرقي الإداري في بداية ظهور الخدمات العامة شاملة ومحكمة وبشكل يلبي طموحات الشعب في ظل التطورات السريعة في ميدان المعلوماتية من خلال إرساء قواعد الشفافية في تقديم المعلومات والحصول عليها بما يعزز روح الديمقراطية الإدارية، وتطوير علاقة الدولة وسلطتها بإداراتها العامة وتجاوز المفاهيم القديمة ورفع درجة التنسيق بين الإدارات الحكومية والمرافق العامة وتشجيع نقل وتحويل وتبادل المعلومات.

ومن المميزات الواضحه للإدارة الألكترونيه أنها تمنح فرص متساويه في الحصول على الخدمات الإلكترونية من خلال ميكنتها وتقضي بذلك على مجموعة الحراس للأبواب الذين ينقحون ما يعرض على القيادات ويمنعون وصول أصوات الفقراء إلي قياداتهم العليا.

كذلك تحمي الدولة من التلاعب في المناقصات و المزايدات المنشورة إلكترونيًا وبالتالي الحماية من إهدار المال العام ومنع التلاعب في نتيجة هذه المناقصات بعدم السماح للعنصر البشري بالتدخل.

وفي النهايه تزيد الإدارة الإلكترونية من قيمة الشفافيه في الأداء الحكومي وتقلل فرص الفساد الاداري بما يؤدي إلي حل مشاكل الفقر والمرض، و القضاء على دائرة الفساد ومكافحته.

الخاتمة:

- إن التغيير سنة الحياة لذلك نجد أن الحياة متغيرة بتغير الأفراد والزمان، ولكل فترة شكل ومعنى مختلفين، وذلك بحسب تراكم التطورات والتغيرات التي تطرأ على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي نجد أن الإدارة هي أحد أهم الأدوات التي تطولها يد التغيير والتعديل، لاسيما أنظمة الإدارة البيروقراطية، وما تمثله من ضرورة يجب تغييرها وتبسيطها بما يتناسب وتطور العقول البشرية في هذا المجال.
- ويشهد التاريخ على التقدم السريع في العالم من خلال ثورة زراعية وثورة صناعية وثورة في مجال الاتصالات واختراع الحاسب الآلي ثم اختراع الشبكة العالميه للإنترنت' وهو أمر لفت انتباه علماء الإدارة إلي انتشار أداة جديدة يمكن أن تدير المؤسسات، والمنظمات الحكومية، وتخزن كل بياناتها ومعلوماتها. ويمكن ستغلال تلك المعلومات من خلال سترجاعها في أي وقت بسهولة وسرعة فائقة.
- وتخطي الأمر إلي أن ربطت الإدارات كل مهمتها مع الإدارات المركزية في

المؤسسات كلها بشبكات الإدارة حول العالم، وهو ما جعل علماء الإدارة يطمحون أن تربط العالم دائرة إدارية واحدة، وهنا تنامت الحاجة إلي الاستفادة من الثورة المعلوماتية الهائلة في العالم والاستفادة منها في علوم الإدارة، وظهرت فكرة الإدارة الإلكترونية.

- إن التنظيم الإداري وتطوير التشريعات وتنمية الموارد البشرية هي سبل الإدارة الإلكترونية الجديده وهي نقلة نوعيه في أساليب الإدارة والعمل، وبصوره تقضي على صور الروتين والتخلف الإداري والمحسوبية والوساطة ، وإهدار المال العام والاختلاس والرشوة، وهو ما تعانيه نظم الإدارة التقليدية.

- الإدارة الإلكترونية هي انتفاضة هائلة وقفزة نوعية على المفاهيم البالية والنظريات والأساليب التقليدية التي تشجع الروتين المبالغ فيه، والمحسوبية والتسلط، وبطء الإجراءات، وضياع الوقت والمجهود، والمعاناة من أضرار مركزية القرارات، وهي أمور أدمت جسد الإدارات القديمة.

- تهدف الإدارة الإلكترونية إلي خدمة جمهور المواطنين المستفيد الأول منها باعتبارهم محوراً تدور من أجله كل أنشطة الإدارة، من أجل:

- تقديم خدمة سهلة ومتقنة للمواطنين والتواصل معهم بإتاحة المعلومات بمنتهى الشفافية وتهيئة أساليب المتابعة والرقابة، وسهولة مباشرتها.

- المساعدة على فتح باب التبادل المعلوماتي التقني بين جموع المواطنين.

- أدرك العالم أن هناك حقيقة واضحه في أن كفاءة الأداء الحكومي في أية دولة يتوقف على مدى كفاءة الإدارة في أداء الخدمات للمواطنين ومدي سهولة الإجراءات الإدارية ومدى تسهيل العمل الإداري، أو بطريقه أخرى يبين مدى ما تهدف إليه الإدارة الإلكترونية من تطوير للجهاز الإداري في الدولة لتحقيق مستوى أفضل من الخدمات للمواطنين والتحكم في كل مخرجات النظام الإداري بأسلوب يقضي على كل سبل

الفساد من محسوبية ووساطة ورشوة وخلافه، ولتحقيق الارتقاء بمستوى الخدمات للجماهير، بادرت الكثير من الدول بتطوير السياسة الإدارية لتتسق مع نظام العولمة، باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية مع تهيئة كل ظروف المجتمع المحيط للاستفادة من التطور العلمي المذهل في هذا الشأن.

- عندما يشعر المواطنون برغبة الحكومة في رفع كفاءة موظفيها لتقديم الخدمات بسهولة ويسر، يزداد ولاء المواطنين لحكوماتهم ولبلادهم، فإذا كان السفراء يمثلون بلادهم في الخارج فإن الموظفين الذين يشعرون بواجبهم ومسئولياتهم نحو حسن أداء الخدمات والتعامل بالرحمة مع الجمهور فإنهم بذلك يمثلون الدولة داخليًا أفضل تمثيل لتلبية احتياجات المواطنين دون خوض رحلة العذاب بين قطاعات الحكومة بحثاً عن المستندات بالإضافه إلي الحيرة والتيه بين المكاتب.

- قيام الحكومة بتسهيل الإجراءات اليومية للمواطنين يرفع من روحهم المعنوية، نتيجة الحصول على المعلومات بسهولة ويسر من خلال تطبيق سياسة متكاملة سهلة وبسيطة لتقديم الخدمات للجمهور، وهو ما يشعر المواطن بحرص الدولة على رفع المعاناة عنه وحرصها على كرامته وآدميته لن يغني توافر العناصر المادية في التنظيم كالمباني والآلات والوسائل التقنية السابق الإشارة إليها بدون عنصر بشري لديه الثقافة التنظيمية بإعتباره أهم من كل المتطلبات المادية.

- القضاء على امتلاك بعض الموظفين لوثائق ومعلومات مخزنة تجعلهم يظنون أنهم يمتلكون أسرار المهنة وبالتالي يزيد تحكمهم وتعقيدهم للإجراءات الإدارية بغية تقبل الرشاوي وانتشار الفساد الإداري، وهنا يتحول البيروقراطيين إلي مجموعه تتوارث العمل الحكومي وتحتكره من أجل مصلحتها الخاصة ومن ثم تتحكم في سير الإدارات الإدارية لخدمة المواطنين ببطْء وروتين معقد لتقديم الرشوة، وهنا يظهر خطر الرشوة كونه أشد من إرهاب القتل لأنها تقتل حب المواطن لبلده وإنتماءه الضائع بين الروتين

والتعقيد والرشوة.

- تضبط الإدارة الإلكترونية العلاقه بين الموظفين والجمهور بسبب تبسيط وتسهيل الإجراءات
- للإدارة الإلكترونية دور هام في توفير الوقت اللازم في وسائل المواصلات والتوجه إلي القطاعات الإدارية وفي نفس الوقت توفير مكاتب وأماكن انتظار للمواطنين.
- ويشار الي أنه لبناء نظام رقابي إلكتروني متطور يقدر على مكافحة الفساد لابد من بناء الثقافه التنظيمية لإنجاز العمل الرقابي الإلكتروني وهي منظومة تكاملية تشرح أهمية كل من الوسائل المطلوبة والبناء التنظيمي الاجتماعي لإنجاح كافة أعمال الرقابة الإلكترونية ومكافحة الفساد.
- لابد من وجود بناء تنظيمي ذي تقسيمات إدارية محددة مرتبطة بخريطة تنظيمية مناسبة للعمل الإلكتروني ، لتحديد مهام الوحدات التنظيمية الفرعية وعلاقاتها الرأسيه والأفقية، وتحدد مهام الوظائف والعكس يفسد أي بناء تنظيمي يهدف لاستخدام الإدارة الإلكترونية.
- وأخيرًا إن الإدارة الإلكترونية إحدى العمليات المتطورة والحضارية في إدارة المنظمات والقطاعات الحكومية لذلك لزم توافر الوعي والتوجيه وإرشاد المستفيدين قبل البدء في تطبيق المنظومه الإلكترونية لضمان التفاعل بين الإدارات العليا والمستفيدين ورؤية نجاح أسلوب الرقابة الإلكترونية.

التوصيات:

1- حتمية اللجوء الدولة الي الإدارة الإكترونيه لمواكبة تطور عصر الثورة الرقميه لزيادة سرعة الانجاز وتبسيط الإجراءات وتوفير الجهد والوقت والمجهود ومكافحة كل سبل الفساد لاسيما الإداري.

2- لنجاح مشروع الإدارة الالكترونية يجب أولًا تغيير المفاهيم ثانيًا امتلاك الأدوات من خلال ربط النظم التكنولوجية المعلوماتية بنظام مؤسسي فعال أي عنصر بشري قادر على إدارة الأدوات.

3- تغيير مفاهيم القيادات الإدارية بشكل يضمن تفهم آليات هذا التغيير والتطوير.

4- العمل بمنتهي الجدية على سن تشريعات تنظم العلاقة بين الإدارات المختلفة والمواطنين طلاب الخدمة.

5- زيادة قوة الانترنت وسرعته وكفاءته حتي لاينفر المواطنين من استخدامه.

6- تواجد الجهات على الانترنت بشكل مبسط وسهل التعامل معه، والوصول إليه، وشرح كل مايتعلق بالجهة من معلومات.

7- تواجد الإدارات على الانترنت لشرح مايمكن أن تقدمه من خدمات إلكترونية بطريقة سهلة ومبسطة.

8- القياس الدوري لمدى جذب هذه الجهود من الإدارات والجهات للمواطنين والوقوف على السلبيات لتعديلها والإيجابيات لتعظيمها وصولًا لرضا المواطنين عن الخدمات الإلكترونية المقدمة.

9- وضع إستراتيجيات لاستمرارية استخدام الإدارة الإلكترونية من حيث وضوح الأهداف واستمراريتها ومن حيث القدرة المالية المنتظمة لتكملة العمل الإلكتروني وتدريب الموظفين المستمر لملاحقة التطور التكنولوجي في هذا المجال.

10- العمل المستمر على تعديل توصيل الخدمات الإلكترونية بسهولة ويسر توفيرًا للوقت والمجهود والتكلفة بما يرفع المعاناة عن كاهل المواطنين.

11- جذب طالبي الخدمات الي الخدمة الإلكترونية من خلال تنظيمها وتبويبها بشكل سهل يرغبهم في استخدامها.

12- الاهتمام برفع المستوى الأجور والمرتبات للعاملين في هذا القطاع والعمل على تقارب دخل الموظف مع تكاليف المعيشة لإنجاح مايقوم به من أعمال دون الحاجه الي الرشوة وأساليب الفساد الأخري.

13- وضع مدونه للتوظيف يكون فيها معايير واضحه للتعين وشروطه والترقيات وأدواتها ويكون الأساس في ذلك كله الكفاءة والتميز في الأداء والنزاهة بدلًا من الولاء السياسي ومحسوبية الأقارب والمصالح المشتركة.

14- العمل على تدوير الموظفين وتغيير أماكنهم في الجهات التي ينتشر فيها الفساد.

15- ضرورة رفع مستوى الوعي الوطني وإقناع الموظفين بمعايير الأداء المهني وأن جهده وقدرته ونزاهته واخلاصه هو سبيل تقدمه الوظيفي ومن ناحية أخري يؤثر ذلك بطريق غير مباشر في مكافحة الفساد بكل صوره.

16- التوعية المستمره بخطورة الفساد باعتباره مرض سرطاني خطير يحتاج الي علاجه التعامل معه بكل جدية واهتمام لما يمثله من خراب للدولة في كل المجالات بالإضافة الي وقوف الفساد ضد أي جهود للتنمية أو الإصلاح من أي نوع، وهو مايفرض بكل قوة أهمية فرض نظم الإدارة الإلكترونية والاهتمام بكل المعايير التي تضمن نجاح الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد واستئصاله من جذوره في معظم دول العالم لاسيما الدول النامية.

المصادر والمراجع

1- احمد محمد غنيم – الإدارة الإلكترونية: أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل– المنصوره،2004 م،المكتبه العصريه.

2- د / السعيد عاشور – ثورة اللإدارة العلميه والمعلوماتية – اللجنه القوميه لتجهز

المعلومات–الجمعيه المصريه للحاسب الالي – سلسلة الكتب العلميه المبسطه في المعلومات– القاهره– طبعة عام 2000م.

3– د/السيد على شتا—الفساد الاداري ومجتمع المستقبل –الطبعه الاولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنيهه،الاسكندريه،1999م.

4– حسين المحمدي بوادي–الفساد الاداري لغة المصالح–دار المطبوعات الجامعيه للنشر ،الاسكندريه،2003م.

5– داود عبد الرازق الباز– الحوكمه الالكترونيعوأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه–منشأة المعارف بالاسكندريه،2007م.

6– ستيفن كوهين،رونالد براند–إدارة الجودة الكليه في الحومه– ترجمة عبد الرحمن بن احمد هيجان،الرياض،معهد الإدارة العامة،1997.

7– د/ طارق عبد الرؤف عامر –الإدارة الإلكترونه"نماذج معاصره"الطبعه الاولي،دار السحاب للنشر ،القاهره،2007م.

8– نجم عبود نجم– الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات – الرياض،دار الشروق،2004م.

9– هشام عبد المنعم عكاشه – الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة –دار النهضه، القاهره،2004.

10– عبد الفتاح بيومي حجازي –النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية،دار الفكر الجامعي الطبعه الاولي، الاسكندريه،2003م.

11– محمود أبو سمره – الحكومة الإلكترونية –التجربه المصريه، ندوة الحكومة الإلكترونية –تطبيقات وممارسات، قطر، الدوحه، 2001 م، ص120.

12– فهد بن ناصر العبود – الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ – الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنيه،1242هـ، ص10.

= الرسائل العلميه:

1–عبد الله مرعي العمري: العوامل المؤثره في استخدام الحاسب الآلي: دراسه ميدانيه على الأجهزه الإداريه في المملكه العربيه السعوديه، رسالة ماجستير، منشوره على الإنترنت بصيغة(PDF)، الرياض،جامعة الملك سعود، 1416هـ.

2-أحمد حسين محمد العزام: الحكومة الإلكترونية في الأردن: إمكانية التطبيق، رسالة ماجستير، منشوره على الإنترنت (PDF)، جامعة اليرموك، الأردن،2001 م

= الابحاث والندوات والمجلات:

1-د/ ناديه حبيب أيوب –نموذج عام لنظام المعلومات الإستراتيجي، مجلة الملك سعود للعلوم الإداريه،1996م،مجلد 8،عدد 4.

2-نعيمه حسن رزوقي –إقتصاديات الأفكار في بيئه الفضاء الإلكتروني،مجلة آفاق إقتصاديه،2001، مجلد 22،عدد 87.

3-د/ محمد المتولي-إدارة الموارد البشريه لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربيه- ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الأول "الجوانب القانونية والأمنيه للعمليات الإلكترونية" المنعقد بأكاديمية الشرطه،دبي، 2003م.

4- نائل عبد الحفيظ العواملة – الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة في دولة قطر، مجلة دراسات- عمان، الجامعه الادرنيه،العلوم الاداريه، 2001م، مجلد29، عدد1.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 91
September 2023

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233